المحتويات

تتضمن هذه الدراسة المباحث والمطالب الآتية

المقدمة	٣
المبحث الأول : أهلية الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه لجرح الرواة أو تعديلهم	٥
المطلب الأول : الشروط الواجب توافرها في الناقد ومدى انطباقها على أبي حنيفة	٦
المطلب الثاني : تنصيص العلماء على إثبات صفة ((المجرح والمعدل)) لأبي حنيفة	١٠
المبحث الثاني : الرواة الذين تكلم فيهم الإمام أبو حنيفة جرحاً وتعديلاً	١٤
المطلب الأول : تعريف الجرح والتعديل لغة واصطلاحاً	١٥
المطلب الثاني : نماذج من الرواة الذين جرحهم الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه	٢٠
المطلب الثالث : نماذج من الرواة الذين وثقهم الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه	٢٥
المصادر والمراجع	٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

((المقدمة))

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظـالمين، والصـلاة والسلام على إمام الأتقياء وسيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعه إلـى يوم الدين ... وبعد:

فإنَّ الاشتغال بالعلم من أفضل القربات، وأجلِّ الطاعات، وأكد العبادات ، ومـن هنـا جاء التفضيل الإلهي لذوي العلم والمعرفة، إذ قال تعالى في كتابه المجيـد:((قُـلْ هَـلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَاب)) [الزمر: من الآية ٩] . وإن من أهم أنواع العلوم وأشرفها هو ((علم السنة المشرّفة)) على صاحبها أفضـل الصلاة والسلام، وليس يخفى على أحد ما للسنة من مكانة عند المسلمين، فهي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، حتى كانت مبينة لما أجمل في القـرآن الكـريم، ومقيّـــدة لمـــا أطلـــق منـــه، ومخصصـــة لمـــا عمـــم فيه.

((وقد أعدّ الله – سبحانه وتعالى – لحفظ هذه السنة المطهـرة وصـيانتها رجـالاً صنعهم على عينه، وأمدهم بشتى المواهب النفسية والعقلية، والذكاء المتوقد، والحفـظ المستوعب، والقدرة الهائلة على الاطلاع ما يبهر العقل، ويستنفد العجب، ويجعـل فـي المطّلع على أخبارهم وأحوالهم ما يملأ قلبه يقيناً بأنَّ هؤلاء العباقرة مـا أُعـدوا هـذا الإعداد العجيب إلا لغاية سامية ، هي إنفاذ وعد الله الكريم : ((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)) [الحجر:٩] . فكان من آثار هؤلاء ما تزخر به المكتبات الإسلامية اليوم ، وقبل اليوم مولفات قيمة، مختلفة المناهج، متحدة الغاية، وهي خدمـة السـنة المطهرة.

فمؤلفات وضعت على المسانيد، وجوامع، وسنن على الأبواب العقائدية، والتاريخية ، والفقهية ، ومستخرجات ، وأجزاء، وتخريجات، وشروح، وتآليف في أنـواع علـوم الحديث ، وفي الموضوعات، والناسخ والمنسوخ، وفـي تـواريخ الرجـال، وجـرحهم وتعديلهم، وأخرى في غريب الحديث، وفي علل الأسانيد، من حيث الإرسـال والوصـل والرفع والوقف)) [١] .

وإذا كان العلماء قد خصصوا مؤلفات للعناية بعلم ((الجرح والتعديل)) ونقل أقوال المجرحين والمعدلين، فإنَّ أقوالاً بقيت متناثرة هنا وهناك في عدد مـن كتـب الرجـال والشروح والعلل، وهي بحاجة لأن تمتد إليها يد الرعاية والعناية ، سواء بـالجمع ، أو بمقارنتها بأقوال الأئمة الباقين ؛ لغرض النظر في موافقة بقية الأئمة لهـذا الإمـام أو مخالفتهم له.

(١) مقدمة محقق النكت على ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني ١/٩ – ١٠ .

وإن من بين أولئك الأئمة ((الإمام أبا حنيفة الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي
مجرِّحـــــــاً ومعـــــــــدِّلاً)) فله جهد في ((علم الجرح والتعديل)) ولكنه بقي متناثراً ، لم يحظ بمزيد من العناية والرعاية .

لذلك كله ، وحال نظري في دعوة الباحثين للكتابة في المؤتمر – الذي ترعاه رئاسة ديوان الوقف السني في العراق وتقيمه كلية الإمام الأعظم في بغداد – رأيت من المناسب الكتابة في هذا الجانب المهم ؛ لأن فيها رداً على أولئك الذين ينقمون من الإمام أبي حنيفة الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي
مجرِّحـــــــاً ومعـــــــــدِّلاً
بأنه لم يكن محدِّثاً ، أو أنه يخالف الحديث في فقهه واستدلالاته ، وهو بريء من كل هذه التهم الموجهة إليه .

إن إقامة مثل هذا المؤتمر تحت هذا العنوان الواسع ((مدرسة الإمام الأعظم وأثرها في إثراء الجانب العلمي عند المسلمين)) يعد قفزة نوعية ، يستطيع من خلالها الباحثون التعبير عن وجهات نظرهم في إبداء الآثار العلمية التي وهبتها المدرسة الحنفية لخدمة الشريعة الإسلامية ...

ونحن نشكر كل من ابتدع فكرة هذا المؤتمر ، أو شارك في التحضير لإقامته ، سائلين الله تعالى أن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح ... إنه سميع مجيب.

المبحث الأول
أهلية الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه
لجرح الرواة أو تعديلهم

وفيه مطلبان

المطلب الأول : الشروط الواجب توافرها في المجرِّح والمعدِّل
ومدى انطباقها على أبي حنيفة رضي الله عنه
المطلب الثاني : تنصيص العلماء على إثبات
صفة ((المجرِّح والمعدِّل)) للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه

المطلب الأول
الشروط الواجب توافرها في المجرِّح والمعدِّل
ومدى انطباقها على أبي حنيفة رضي الله عنه

من المعلوم أن ((الجرح والتعديل)) يطلق عموماً على : البحث في عدالة الراوي وضبطه [1] ، فالجرح معناه : الطعن فيهما ، أو في أحدهما ، والتعديل ضد ذلـــك ، أي الحكم بتوافرهما ، فهو وإن كان في الأصل ينصرف إلى العدالة فقط ، إلا أن الاصطلاح جرى على شموله للضبط أيضاً .

وعلم الجرح والتعديل : أحد علوم نقد السنة النبوية ، له قواعده وضوابطه وفقهه ؛ لأنه علم يتعلق بحق الله تعالى وحقوق الآدميين ، وهو وإن كان في ظاهره غيبـــة ؛ إلا أن العلمـــــــاء أجـــــــازوه مـــــــن أجـــــــل إظهـــــــار الحق ، والذب عن سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم [2] ، فقد كان الإمام شعبة بـــن الحجاج – رحمه الله – يطلق على جرح الرواة : الغيبة في الله [3] ، وقد أثنى عبـــد الله بن المبارك على المعلّى بن هلال ، إلا أنه قال : إذا جاء الحديث يكذبُ ، فقال له بعـــض

---

(١) سيأتي تعريف الجرح والتعديل لغة واصطلاحاً في المبحث اللاحق – إن شاء الله – .

(٢) ينظر : الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ص ٥٣ .

(٣) ينظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٤٥ .

المتصـــوفة : يـــا أبـــا عبـــد الـــرحمن تغتـــابُ ؟ فقـــال : اســـكت ، إذا لـــم نبين ، كيف يعرف الحق من الباطل [١] .

إذا عرفنا هذا ، فقد ((تبين السبب الذي لأجله استجاز الأئمة القدح فـــي الـــرواة ، وأنه من باب درء إحدى المفسدتين بارتكاب أخفهما ، فالقدح في الرواة أهون بكثير من اختلاط صحيح السنة بسقيمها ، وأن ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إلى غيره من صحابته رضوان الله عليهم ، ومن جاء بعدهم ، ما لم يصدر عنهم ... ويتفرع من هذا أنه لا ينبغي إهدار حقوق هؤلاء الرواة في خضّم تحقيق هذه المصلحة ، فـــإنَّ فيهم الفقهاء ، والقضاة ، والقراء ، والعباد ، ومن أهم حقوقهم أن يحسن المتكلم فـــيهم أو الناقل لكلام غيره النية ، وأن لا يفعل ذلك تشفياً لمخالفة في مذهب أو مسألة ، وأن يقتصر من الكلام فيهم على ما يحصل به الغرض ، وأن يدفع عنهم ما لم يثبت عـــنهم ، أو ما لم يثبت عن المتكلم فيهم ، ولا يذكر ما قيل فيهم من جرح ، ويسكت عمـــا قيـــل فيهم من تعديل ...)) [٢].

ويذكر الإمام ابن دقيق العيد – رحمه الله – أنَّ ((أعراض المسلمين حفرة من حفر النار ، وقف على شفيرها طائفتان من الناس : المحـــدثون ، والحكـــام)) [٣]. ويشـــير الإمام ابن الصلاح إلى أن ((الكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً جُوِّز صـــوناً للشـــريعة ، ونفياً للخطأ والكذب عنها ، وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة ، ثم على الآخذ في ذلك أن يتقي الله تبارك وتعالى ، ويتثبت ، ويتوقى التساهل ، كيلا يجـــرح ســـليماً ، ويسم بريئاً بسمة سوء ، ويبقى عليه الدهر عارها ، ويلحق المتســـاهل مـــن تســـاهله العقاب والمؤاخذة ...)) [٤].

ولما كان الأمر على ما قلنا ، والحال على ما بينا ، فقد وضع العلماء شروطاً يجب على كل ((مجرِّح ومعدِّل)) الاتصاف بها ، وقد وضعت هذه الشروط عن طريق السبر والمتابعة ، وهي :

(١) أن يكون المعدل والمجرح عالماً بأسباب الجرح والتعديل، مستيقظاً، مستحضراً لمن يوثقه أويجرحه ، ضابطاً ما يصدر عنه من أحكام ؛ لئلا يقع في التناقض ، فيوثق آخراً من ضعفه أولاً ، أو العكس ، وهكذا ...

وبذلك ، فلا يجوز لرجل جاهل بأصول الجرح والتعديل التصدي لهذا العلم المهـــم ، ولا يجوز للمغفل الذي لا يدري ما يخرج من رأسه التصدي له كذلك [٥] .

قال الإمام البدر بن جماعة : ((من لا يكون عالماً بالأسباب ، لا يقبل منه جرح ولا تعديل ، لا بالإطلاق ولا بالتقييد)) [١] .

---

(١) ينظر : المصدر نفسه ، والمعرفة والتاريخ للفسوي ١٣٧/٣ .

(٢) الجرح والتعديل ، لإبراهيم بن عبد الله اللاحم ص٣٧ .

(٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ١/ ١٤٤ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح أو علوم الحديث ص٥٩٠ .

(٥) ينظر : دراسات في الجرح والتعديل ، للدكتور محمد الأعظمي ص٤٧ .

وقال تاج الدين السبكي : ((من لا يكون عالماً بأسبابهما [الجــرح والتعــديل] لا يقبلان منه ، لا بإطلاق ولا بتقييد)) (٢) .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني: ((إن صدر الجرح من غير عارف بأسبابه لم يعتبر به ...)) وقال أيضاً: ((تقبل التزكية من عارف بأسبابهما، لا من غير عارف...)) (٣).

(٢) أن يكون المجرح والمعدل عدلاً تقياً ، فمن كان تقياً ملازماً لأعمال الخير والبــر ، فإنه سيعطي كل ذي حق حقه من الجرح أو التعديل ، فلا يوثق الضعيف ، ولا يضــعّف الثقة .

والعدالة : ملكة تحمل المرء على ملازمة التقوى والمــروءة (٤) ، والعــدلُ : هــو المسلم ، البالغ ، العاقل ، السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة (٥) .وسيأتي مزيد من الكلام عن ذلك لاحقاً .

(٣) أن يكون المجرِّح والمعدِّل ورعاً ، متحرياً لكلام العلماء والأئمة قبله ، والورعُ من الصفات المهمة جداً ؛ لأنَّ الجرح والتعديل – كما تقدم – يتعلقان بحقــوق الآدميــين ، فعلى كل ناقد التورع في هذه الحقوق ، وعدم الاعتداء عليها ، ولذا قال العلمــاء : لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد (٦).

يقول الإمام الذهبي : ((... حق على المحدِّث أن يتورع فيما يؤديــه ، وأن يســأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته ، ولا سبيل إلى أن يصير جهبــذاً إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن ، وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم ، مــع التقوى والدين المتين والإنصاف ، والتردد إلى العلماء ، والإتقان ، وإلا تفعل :

فدعْ عنكَ الكتابة لست منها *** ولو سوَّدت وجهكَ بالمــدادِ

فإن آنستَ من نفسك فهماً وصدقاً وديناً وورعاً ، وإلا فلا تتعنَّ ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب ، فبالله لا تتعب ، وإن عرفتَ أنك مخلّط مخبّط مهمل لحدود الله فأرحنا منك)) (٧) .

---

(١) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ص٦٨ .

(٢) جمع الجوامع بشرح المحلي ١٢٢/٢ .

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٣٣ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ص ٨٣ .

(٥) ينظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٨٤ ، وضوابط الجرح والتعديل ص ١٢ .

(٦) ينظر : فتح المغيث شرح ألفية الحديث ٢٦٥/٣ – ٢٦٧ .

(٧) تذكرة الحفاظ ٤/١ .

(٤) أن يكون المجرّح والمعدّل صادقاً أميناً ، فلا تحمله القرابة – مثلاً – عــن العــدول بقول الحق في الراوي جرحاً وتعديلاً .

وهذه الصفة تربي عليها النقاد المخلصون ، فقد قال محمد بن أبي السَّري عن أخيه الحسين بن أبي السري : ((لا تكتبوا عنه ؛ فإنه كذاب)) ، وقال عنــه أبــو عَروبــة الحراني : ((هو خال أمي ، وهو كذاب)) [١] .

وقال الإمام علي بن المديني عن أبيه : ((أبي ضعيفٌ)) [٢] .

(٥) أن يكون المجرّح والمعدّل نزيهاً مبتعداً عن التعصب والغضب ، وقد نصح الإمــامُ الذهبي المحدثَ فقال : ((... وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي أو لمذهب ، فبالله لا تتعب ...)) [٣] .

وقال عبد العلي اللكنوي : ((لا بد للمزكي أن يكون عدلاً عارفــاً بأســباب الجــرح والتعديل ، وأن يكون منصفاً ناصحاً ، لا أن يكون متعصباً ومعجبــاً بنفســه ؛ فإنــه لا اعتداد بقول المتعصب ...)) [٤] .

مدى انطباق الأوصاف المتقدمة

على إمام الأئمة أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه

الحق أن الخجل يكاد يطمرني وأنا أنوي وضع الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في الميزان ؛ من أجل مقارنة صفاته بتلك الصفات التي ذكرناها سابقاً ...

ففي جانب العلم أعجز عن اختيار العبارات التي قيلت في حقه ، فقد قال الــذهبي – مثلاً – في وصفه قبل أن يترجم له : ((فقيه الملّة ، عــالم العــراق)) [٥] ، وقــال : ((وعنى بطلب الآثار ، وارتحل في ذلك ، وأما الفقه والتدقيق في الــرأي وغوامضــه فإليه المنتهى ، والناس عليه عيال في ذلك)) [٦] .

وفي جانب العدالة والتقوى ، فهذا أمر مفروغ منه، فقد أعجــب معاصــرو الإمــام بعدالته وعبادته وتقواه، قال الإمام الذهبي في وصف أبي حنيفة رضي الله عنه: ((كان

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ٥٣٦/١ .

(٢) المصدر نفسه ٤٠١/٢ .

(٣) تذكرة الحفاظ ١/ ٤ .

(٤) فواتح الرحموت شرح مسلّم الثبوت ١٥٤/٢ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٣٩٠/٦ .

(٦) المصدر نفسه ٣٩٣/٦ .

إماماً ورعاً عالماً عاملاً متعبداً ، كبير الشأن ...)) [١] ، ونقل الذهبي عن بشـر بـن الوليد ، عن أبي يوسف قال : كنت أمشي مع أبي حنيفة فقال رجل لآخـر : هـذا أبـو حنيفة لا ينام الليل ، فقال أبو حنيفة : والله لا يتحدث الناس عني بما لم أفعـل ، فكـان يُحيي الليل صلاةً ودعاءً وتضرعاً)) [٢] .

وبخصوص ورعه رضي الله عنه ، فقد قال قيس بن الربيع : ((كان أبـو حنيفـة ورعاً تقياً ...)) [٣] .

وعن اتصافه بالحلم وعدم التعصب والغضب ، فإنَّ الإمام ﷺ لو كان متعصـباً لمـا ازدحم الطلبة عليه لطلب الحديث والفقه ، ولكثرة تلامذته أبى المزّي في تهذيبـه إلا أن يرتّبهم حسب حروف المعجم ؛ حتى يسهل على أهل الطلب معرفتهم ، وهذا ما صرّح به الإمام الذهبي [٤] .

وقد قال عصريّ أبي حنيفة وتلميذه عبدُ الله بن المبارك رضي الله عنـه : ((مـا رأيت رجلاً أوقر في مجلسه ، ولا أحسن سمتاً وحلماً من أبي حنيفة)) [٥] ، وقال الإمام يزيد بن هارون : ((ما رأيت أحداً أحلم من أبي حنيفة)) [٦] .

والخلاصة : أنَّ مناقب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أكبر من أن تحصر في هذه العجالة ، وهي عظيمة كعظم صاحبها المبجَّل ، حتى قال الذهبي : ((سيرته تحتمـلُ أن تفرد في مجلدين)) [٧] .

وقد اقتصرت في ذكر هذه الصفات على عبارات الإمام الذهبي ، وعمداً فعلت ذلك ، لسببين :

الأول : لإمامته في علم الرجال عموماً ، والجرح والتعديل خصوصاً .

والثاني : لعدم انتمائه لمذهب أبي حنيفة رضي الله عنه ، من أجل أن لا يقال : إن تلك العبارات صادرة ممن هو مقلد للإمام ، ومن ثمَّ قد ينحاز إليه ...

---

(١) تذكرة الحفاظ ١٦٨/١ .

(٢) المصدر نفسه ١٦٩/١ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٤٠٠/٦ .

(٤) المصدر نفسه ٣٩٣/٦ .

(٥) المصدر نفسه ٤٠٠/٦ .

(٦) المصدر نفسه ٤٠١/٦ .

(٧) المصدر نفسه ٤٠٣/٦ .

المطلب الثاني
تنصيص العلماء على إثبات
صفة ((المجرِّح والمعدِّل)) للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه

بعد أن تكلمت عن الشروط الواجب توافرها في ((المجرِّح والمعـدِّل)) ، ومـدى انطباقها على إمامنا أبي حنيفة النعمان ﷺ أود التأكيد على موضوع آخر مهم ، وهو : إثبات كون الإمام أبي حنيفة ﷺ من علماء الجرح والتعديل المعتبرين ، أو في الأقـل ممن له دور في هذا الفن ؛ لذا لا يسعنا في إثبات ذلك إلا الاعتمـاد علـى المراجـع المختصة بهذا الأمر ... وسأنقل نصوصاً عن كبار الأئمة تدل على ذلك ، وهي صـادرة ممن لهم باع طويل في علمي : ((الجرح والتعديل))و((التاريخ والتراجم)) كشيخ الإسلام ابن تيمية ، والإمام الذهبي ، والإمام السخاوي ، والإمام عبد القادر القرشي ، والإمـام محمد عبد الرشيد النعماني – رحمهم الله جميعاً – .

وهذه نصوصهم الواضحة والصريحة في ذلك :

(١) نص شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – :

أشار شيخ الإسلام إشارة واضحة إلى مشاركة الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه مع بقية العلماء الأجلاء في علم الجرح والتعديل ، فهو يقول : ((... وكلام يحيى بن معين ، والبخاري ، ومسلم ، وأبي حاتم ، وأبي زرعة ، والنسائي ، وأبي أحمد بن عـدي ، والدارقطني ، وأمثالهم ، في الرجال ، وصحيح الحديث وضعيفة ، هو مثل كلام مالـك ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأمثالهم في الأحكام ، ومعرفة الحلال والحـرام ، وفي الأئمة من هو إمام هؤلاء وهؤلاء ، مشارك للطائفتين ، وإن كان بأحـد الصـنفين أجدر .

وأكثر أئمة الحديث والفقه كمالك ، والشافعي ، وأحمد ، واسحاق بن راهويه ، وأبي عبيد، وكذلك الأوزاعي ، والثوري ، والليث ، هؤلاء ، وكذلك لأبي يوسف صاحب أبـي حنيفة ، ولأبي حنيفة أيضا ماله من ذلك ، ولكن لبعضهم في الإمامة في الصـنفين مـا ليس للآخر ، وفي بعضهم من صِنفِ المعرفة بأحد الصنفين ما ليس في الآخر ، فرضيَ الله عن جميع أهل العلم والإيمان)) [١] .

(٢) نص الإمام الذهبي – رحمه الله – :

لقد ألَّف الإمام الذهبي رسالة هامة وجامعة ؛ لإحصاء الأئمة الذين تكلموا في علـم الجرح والتعديل ، ممن تعتمد أقوالهم في هذا الفن ، سمّاها : ((ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)) ، وقد أشار العلّامة عبد الفتاح أبو غدة إلى أنَّ الـذهبي ذكـر فـي

(١) الرد على البكري ص ١٣ – ١٤ .

رسالته تلك كل من صدر منه جرح أو تعديل ، سواء أكان كلياً عاماً في جميع الــرواة ، أم كثير منهم ، أو جزئياً في أفراد أم فرد واحدٍ منهم [١] .

ويهمنا هنا بيان إشارة الذهبي لمشاركة الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فــي هــذا الفن ، فيقول :((... أول من زكى وجرح عند انقراض عصر الصحابة : الشعبيُّ ، وابنُ سيرين ، ونحوهما ، حُفِظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين ، وسبب قلة الضعفاء في ذلك الزمان : قلةُ متبوعيهم من الضعفاء ؛ إذ أكثر المتبوعين صحابة عدول ، وأكثرهم من غير الصحابة بل عامتهم ثقات صادقون ، يعون ما يروون ، وهم كبــار التــابعين ، فيوجد فيهم الواحد بعــد الواحــد فيــه مقــال ، كالحــارث الأعــور ، وعاصــم بــن ضمرة ، ونحوهما .

نعم فيهم عدة من رؤوس أهل البدع ، من الخوارج ، والشيعة ، والقدرية ، نســأل الله العافية ، كعبد الرحمن بن ملجم ، والمختار بن أبي عبيد الكذاب ، ومعبد الجهني .

ثم كان في المئة الثانية في أوائلها جماعة من الضعفاء ، مــن أوســاط التــابعين وصغارهم ، ممن تكلم فيهم من قبل حفظهم ، أو لبدعة فيهم ، كعطية العوفي ، وفرقــد السبخي ، وجابر الجعفي ، وأبي هارون العبدي ، فلما كان عند انقراض عامة التــابعين في حدود الخمسين ومئة ، تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف ، فقال أبــو حنيفة : ما رأيت أكذب من جابر الجُعفي ...)) [٢] .

وأدعو القارئ إلى التأمل والتمعن بقول الإمام الذهبي : ((...طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف)).

(٣) نص الإمام السخاوي – رحمه الله – :

ذكر الإمام السخاوي في كتابه ((المتكلمون في الرجال))أسماء جماعة كبيرة مــن العلماء الذين تكلموا في الرجال ، من القرن الأول – عهد الصحابة رضي الله عــنهم – إلى القرن التاسع – وهو عهد المؤلف – ، وذكر منهم : الإمام أبا حنيفة النعمــان بــن ثابت الكوفي رضي الله عنه ، فقد قال – بعد أن ذكر من تكلم في هذا الفن من الصحابة وكبار التابعين – : ((... فلما كان عند آخر عصر التابعين – وهو حــدود الخمســين ومئة – تكلّم في التوثيق والتجريح طائفة من الأئمة ، فقال أبو حنيفة رضي الله عنه : ما رأيت أكذب من جابر الجُعفي ...)) [٣] .

(١) مقدمة أبي غدة على رسالة الذهبي ص١٥٣،مطبوعة ضمن مجاميع خاصة بعلم الجرح والتعديل حققها أبو غدة .

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٩ – ١٦٢ .

(٣) المتكلمون في الرجال ص ٨٧ ، ضمن مجاميع خاصة بعلم الجرح والتعديل .

إنَّ أهمية ذكر السخاوي للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ضمن العلماء المتكلمــين في الرجال – ممن وصفهم بــ ((نجوم الهدى ، ومصابيح الظُلَم ، المستضاء بهم فــي دفع الردى)) [١] – تبرز في إغفاله عن ذكر عدد كبير من الحفاظ الكبار المتكلمين في الرجال ، من المتقدمين والمتأخرين ، ما كان ينبغي له إجمالهم وإغفالهم مــن الــذكر ، مثل : دحيم ، وأبي حفص الفلّاس ، وأبي بكر بن أبي خيثمة ، وأبي عيسى الترمــذي ، وأبي زكريا الساجي ، وأبي جعفر الطحاوي ، وأبي علي بن السَّكن ، ومسلمة بن القاسم الأندلسي ، وأبي بكر الآجري ، وأبي الفتح الأزدي ، والسمعاني ، والضياء المقدســي ، والزيلعي ، وابن عبد الهادي ، وابن التركماني ، وابن القيم ... وكثير غيرهم ممن يدور ذكرهم في كتب الجرح والتعديل والتاريخ والتخريج والرجال [٢] .

والعلماء وإن كانوا يقولون : إنَّ السخاوي أراد التذكير والتبصير بذكر هذه الأسماء دون الاستقصاء والاستيفاء ، إلا أنَّ أهمية ذكر الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه تظهــر لكل معاين وذي لبٍّ ، دون أدنى شك ؛ مما يدل على عظمة قدره ، وعلو كعبه في هــذا الميدان ، وإن كانت النقولات عنه في هذا الشأن قليلة ، قياساً بغيره من العلماء الكبــار الآخرين [٣] .

(٤) نص الإمام عبد القادر محمد أبي الوفاء القرشي – رحمه الله – :

قال – رحمه الله – : ((... اعلم أن أبا حنيفة ﷺ قد قُبِلَ قوله في الجرح والتعديل ، وتلقاه عنه علماء هذا الفن ، وعملوا به ، كتلقيهم عن الإمام أحمــد ، والبخــاري ، وابن معين ، وابن المديني ، وغيرهم ، من شيوخ الصنعة ، وهذا يدلُّك علــى عظمــة شأنه ، وسعة علمه ، وسيادته)) [٤] .

(٥) نص الإمام محمد عبد الرشيد النعماني – رحمه الله – :

قال – رحمه الله – : ((... ثبت أنَّ الإمام أبا حنيفة رضي الله عنــه أحــد أئمــة الأمصار ، الذين هم من أهل هذا الشأن ، ومن أعيان حفاظ الحديث ، الذين لا يسع من يشتغل بعلم الحديث الجهل بهم ، ومن كبار معدِّلي حملة العلم النبوي ، وممن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتجريح ، والتضعيف والتصحيح ، ومن أعلم النــاس بالكتــاب والسنة)) .

---

(١) المتكلمون في الرجال ص ٨٤ .

(٢) ينظر : مقدمة العلامة أبي غدة على ((المتكلمون في الرجال)) للسخاوي ص ٧٦ .

(٣) سيأتي بيان الأسباب المحتملة من قلة النقولات عن أبي حنيفة ﷺ في علم الرجال جرحاً أو تعديلاً .

(٤) الجواهر المضية في طبقات الحنفية ١/٣٠ – ٣١ .

وقال أيضاً : ((وعلى كل حال ، فإمامنا الإمامُ الأعظم أبو حنيفة النعمـــان ﷺ مـــن كبار أئمة الجرح والتعديل في عصره ، ممن إذا قال قُبِل قوله ، وإذا جرَّح أو عدَّل سمع منه ...)) [1] .

* * *

إذا تبين هذا ؛ فإنَّ العلماء الأجلاء – رحمهم الله – يقسِّمون المتكلمين في الرجال ، إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول: الذين تكلموا في أكثر الرواة ، كابن معين ، وأبي حاتم الرازي ...

القسم الثاني: الذين تكلموا في كثير من الرواة ، كمالك ، وشعبة ...

القسم الثالث: الذين تكلموا في الرجل بعد الرجل، كابن عيينة، والشافعي ... [2].

والإمام أبو حنيفة رضي الله عنه وإن قلنا بإمامته في فن الجرح والتعديل ، إلا أنه يعـــدُّ من المقلّين ، الذين لم يصل إلينا من أقوالهم إلا النزر اليسير ... ولا ندري إن كانت تلك القلة بسبب فتور همة طلابه الذين لم يرووا تلك الأقوال ، أو بسبب إقلاله هو أصـــلاً ؛ لخطورة الأمر كونه متعلقاً بحقوق الآدميين ، أو لانشغاله بعلم الفقه استنباطاً واستدلالاً ، أو بسبب تعمد بعض المؤرخين ومؤلفي هذا الفن غض النظر عن أقواله ؛ لأنه مـــن المعلوم أن بعضهم كان ينقم على الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ، فقد يكون هذا أحـــد أسباب القلة ... والله تعالى أعلم

المبحث الثاني

الرواة الذين تكلَّم فيهم الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه جرحاً وتعديلاً

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: تعريف الجرح والتعديل لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: نماذج من الرواة الذين جرحهم الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه

المطلب الثالث: نماذج من الرواة الذين وثقهم الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه

---

(١) مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث ص ٦٨ .

(٢) ينظر : ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي ص ١٥٨ .

المطلب الاول

تعريف الجرح والتعديل لغة واصطلاحاً

وجرحوه بأنياب وأضراس

ويقال : جرح الحاكم الشاهد ، إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره .وقد قيل ذلك في الحاكم أيضاً . فيقال : جَرَح الرجل : إذا غضَّ شهادته .

وقال الأزهري : ويروى عن بعض التابعين أنـــه قـــال : كثـــرت هـــذه الأحاديـــث واستجرحت، أي: فسدت ، أراد : أنَّ الأحاديث كثرت حتى أحوجت أهل العلم بهـــا إلـــى جرح بعض رواتها ورد روايته وقد قال بعض فقهاء أهل اللغة : الجُـــرح – بالضـــم – يكون في الابدان بالحديد ونحوه . والجَرح – بالفتح – يكون باللســـان فـــي المعـــاني والاغراض ونحوها .

وقال ابن عون : استجرحت هذه الأحاديث ، أي : استحقت أن ترد ؛ لكثرتها وقلـــة الصحيح منها [1].

ثانياً : تعريف الجرح اصطلاحاً :

عرَّف الإمام ابن الاثير الجرحَ بأنه : ((وصف متى التحق بالراوي والشاهد ســـقط الاعتبار بقوله ، وبطل العمل به)) [2]. وعرف الجرح بأنه : وصف متى التحق بالراوي أقتضى تليين روايته أو تضعيفها أو ردها [3].

وهذا هو التعريف الأشمل ؛ لأن الموصوف بما يقتضي تليين روايته هـــو : الصـــدوق السيء الحفظ ، وتتقوى تضعيف روايته بوجود قرينة مرجحة لجانب ضـــبطه لحـــديث معين .

والموصوف بما يقتضي تضعيف روايته ، لا يخلو تضعيفه من ثلاث حالات :

* أن يكون تضعيفاً مطلقاً ، فهذا لا تقبل معه رواية الرواي عند تفرده بهـــا ، ولكـــن تتقوى بالمتابعة من مثله ، فترتقي إلى : حسن لغيره .

* أو أن يكون تضعيفاً مقيداً بالروايةَ عن بعض الشيوخ [1] ، أو في بعض البلدان [2] ، أو في بعض الأوقات [3] ، فيختص الضعف بما قيد به دون سواه .

---

(١) استفدت هذه الخلاصة اللغوية من المصادر الآتية : الصحاح ١/ ٣٥٨ ، وأساس البلاغة ص١١٦ ، وتاج العـــروس ١٣٠/٢ ، ولسان العرب ٤٢٢/٢ . مادة : ((جَرَحَ)) .

(٢) جامع الاصول ١٢٦/١ .

(٣) ينظر : ضوابط الجرح والتعديل ص١٠ .

* أو أن يكون تضعيفاً نسبياً ، وهو الواقع عند المفاضلة بين راويين فأكثر ، فهـذا لا يلزم منه ثبوت الضعف المطلق في الراوي ، بل يختلف الحكم عليه بحسب قرينة الحال في تلك المفاضلة .

وأما الموصوف بما يقتضي رد روايته فهو : الضعيف جداً فمن دونـه ، لا يقـوي غيره ، ولا يتقوى بغيره [٤] .

الفرع الثاني
تعريف التعديل لغة واصطلاحاً

أولاً : تعريف التعديل لغةً :

التعديل : مأخوذ من العدالة ، يقال : رجل عدل ، وجمعه عدول ، والعدل : ما قـام في النفوس أنه مستقيم ، وهو ضد الجور . ورجل عَدلٌ : رضاً ، ومقنع في الشهادة ، ومنه قول كثير [٥] :

وبايعت ليلى في الخلاء ولم يكن * شهود عـــــدول عند ليلى مقانع

وتعديل الشهود : أن يقال إنهم عدول . وعدل الحكم : أقامه . وعدل الرجل : زكاه . وقال أبو زيد : يقال رجل عدله أيضاً : وهم الذين يزكون الشهود وهم عـدول .. وقـد عدل الرجل عدالة . وتعديل الشيء : تقويمه . وقيل : العدل : تقويمك الشيء بالشـيء من غير جنسه ، حتى تجعله له مثلاً ... والعَدل والعِدْل والعَديل سواء ، أي : المثيـل والنظير [٦] .

---

(١) كما في جرير بن حازم البصري ، فإن حديثه عـن قتـادة بـن دعامـة خاصـة ضـعيف . ينظـر : ميـزان الاعتـدال ١/٣٩٢- ٣٩٣ . وينظر نماذج من ذلك في شرح علل الترمذي ٢/ ٧٨١ –٨١٣ .

(٢) كما في إسماعيل بن عياش الحمصي ، فإنه شاميٌ ، فإذا حدث عن أهل بلده فحديثه جيد ، وإذا حدث عن غيرهم مـن أهـل الحجاز ، أو البصرة أو الكوفة فحديثه مضطرب . وينظر سبب هذه التفرقة وكذا أمثلة مما أخطأ فيه إسماعيل بن عياش في روايته عـن غـير الشـاميين في ((نصـب الرايـة)) ١/٣٨ و ٩٥ . وينظـر أيضـاً : ميـزان الاعتـدال ١/٢٤٠ – ٢٤٤ .

(٣) كما في أحاديث المختلطين الذين تبين من روى عنهم قبل الاختلاط ، ممن روى عنهم بعده فحديث مـن روى عنـهم قبـل الاختلاط صحيح ، وحديث من روى عنهم بعد الاختلاط ضعيف .

(٤) ينظر : ضوابط الجرح والتعديل ص١٠-١١ .

(٥) ينظر : الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (٢/٣٣) . وكان الشطر الثاني من البيت قد جاء في المصادر اللغوية هكذا ((شهود على ليلى عدول مقانع)) والمثبت من الأغاني .

(٦) استفدت هذه الخلاصة اللغوية من المصادر الآتية : الصحاح (٥/ ١٧٦٠) ، وأساس البلاغة ص٦١٦ ، ولسان العرب (١١/ ٤٣٠) ، ومختار الصحاح ص٤١٧ . مادة : عدل .

ثانياً : تعريف التعديل اصطلاحاً :

عرف الامام ابن الاثير – رحمه الله – التعديل بقوله : ((وصـف متـى التحـق بالراوي والشاهد اعتبر قولهما ، وأخذ به)) [١].

وعُرِّف أيضاً بأنه : ((وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته)) [٢].

١. من تقبل روايته ، وتعتبر في مرتبة الصحيح لذاته .

٢. من تقبل روايته ، وتعتبر في مرتبة الحسن لذاته . وذلك لأن هؤلاء يحتج بمروياتهم ، وإن تفاوتت مراتبها .

ومن الجدير بالذكر : أن كلمة ((تعديل)) تستعمل في الاصطلاح بمعنى : ((التوثيق)) ، وأصل كلمة : ((تعديل)) تعني : الحكم بعدالة الراوي ، ولكنها هنا استعملت بمعنى أشمل وهو : ((التوثيق)) أي : الحكم بعدالة الراوي وضبطه معاً ؛ لأنهما أساس قبول خبر الراوي [٣].فيكون الاستعمال حينئذ من باب التجوز

والمراد بالعدالة : ملكة تحمل المرء على ملازمة التقوى والمروءة [٤] . والعدل : هو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة [٥] ... فالعدالة لا تتحقق إلا بخمسة أمور ، وهي :

١. الإسلام : وهو شرط من شروط العدالة ، ويدل عليه قوله تعالى : ((مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ)) [٦] والرضا لا يكون بدون الإسلام ؛ لأن الكافر محله الخيانة , ومثله لا يؤتمن عليه في أحكام الدين , والقلب لا يرضى به مهما بلغ في الصدق والأمانة , لأ نهم أعداء لديننا , وهذه العداوة قد تحملهم على السعي في هدم أركان ديننا , واليه يشير قوله تعالى ((لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً)) [٧] ، أي لا يقصرون في الإفساد عليكم [٨] .

٢. البلوغ : لأن الرواية فيها مسؤولية كبيرة ، و الصبي لا يكون أهلا لتحمل هذه المسؤولية وأدائها كما يجب ، ولأنه قد يتعمد الكذب [٩] .

---

(١) جامع الأصول (١/ ١٢٦) .

(٢) المختصر في علم رجال الأثر ص٤٢ ، وضوابط الجرح والتعديل ص١١ .

(٣) بنظر : ضوابط الجرح والتعديل ص١٢ .

(٤) ينظر : نزهة النظر ص٨٣ .

(٥) ينظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص٨٤ ، وضوابط الجرح والتعديل ص١٢ .

(٦) سورة البقرة الآية ٢٨٢

(٧) سورة آل عمران الآية ١١٨ .

(٨) ينظر : الجامع لأحكام القران ٤/ ١٧٩ ، وفتح القدير للشوكاني ١/ ٣٦٧ .

(٩) ينظر : دراسات في الجرح والتعديل ص ١٨٦ .

٣. العقل : لأنَّ علم الحديث يشتمل على رواية ودراية ، وكل منهما يحتاج إلـــى عقـــل وتدبر ، وفاقد العقل لا ضبط في روايته ولا دراية ؛ لأن الخبر الذي يرويه كلام منظـــوم له معنى معلوم ، ولا بد من اشتراط العقل ليكون كلامه كلاماً معتبراً ، والكلام المعتبر ما يكون عن تمييز وبيان ، لا عن تلقين وهذيان [١] .

٤. التقوى : وهي ((اجتناب الأعمال السيئة من شرك ، أو فسق ، أو بدعـــة)) [٢] ، ودليل اشتراطها قوله تعالى : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُـــوا ...)) [٣] ، وقوله تعالى : ((وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ)) [٤] ، فلا يحصـــل العَـــدل والرضـــا بدون تقوى ، وهذه وإن وردت في حق الشَّهادة ، فتتعدى على رواية الحـــديث ؛ لأنهـــا أولى منها ، فتشترط في راويه أيضاً [٥] .

٥. الإتّصاف بالمروءة : وهي آداب نفسانية ، تحمل الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العبادات ، وإنما اشترطت المروءة في العدالة ؛ لأنَّ من تخلّـــق بمـــا لا يليق به – وإن لم يكن حراماً – جرّه ذلك إلى الحرام .

ومظاهر المروءة تختلف حسب اختلاف البلاد والأزمنة ، ولذا اعترض بعض العلماء في ادخال المروءة في تعريف العدالة ، كابن حزم – رحمه الله – وغيره .

ولكن ! اعتراض الإمام ابن حزم في غير محله ؛ ((فإنَّ اختلاف المروءة لا تـــؤثر في الوصف بالعدالة ؛ لأنَّ المطلوب من الراوي أن يكون ملتزماً بالمروءة عرفاً)) [٦] .

.

قال الملا علي القاري : ((قيل : المروءة : التخلق بأخلاق أمثاله وأقرانه ، في لبسه ، ومشيه ، وحركاته ، وسكناته ، وسائر صفاته ، وفي المفـــاتح : خـــوارم المـــروءة : كالدباغة ، والحجامة ، والحياكة ، ممن لا تليق به من غير ضـــرورة ، وكـــالبول فـــي طريق ، وصحبة الأراذل ، واللعب بالحمام ، وأمثال ذلك ، ومجملها : الاحترازُ عما يُذم عرفاً)) [٧].

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفِكَر ص ٨٣ .

(٣) سورة الحجرات الآية ٦ .

(٤) سورة الطلاق الآية ٢ .

(٥) ينظر : دراسات في الجرح والتعديل ص ١٨٦ .

(٦) المصدر نفسه ص ١٨٩ .

(٧) شرح شرح نخبة الفكر ص ٥٣ .

المطلب الثاني

نماذج من الرواة الذين جرحهم الإمام أبو حنيفة النعمان رضي الله عنه

لا أريد أن أخوض في سرد الرواة الذين ضعفهم الإمـــام أبـــو حنيفـــة أو تفاصـــيل تراجمهم ، بقدر ما أريد بيان نماذج تدل على مشاركته في هذا العلم الجليل ، لذا إننـــي أختار ثلاثة من الرواة الذين ضعفهم الإمام أبو حنيفة ﷺ ، وأختار نموذجاً واحداً مـــن هذه الثلاثة وأدرسه دراسة نقدية ، وأفصّل القول فيه ، ذاكراً فيه قول الإمام ، مع ذكر أقوال الأئمة الآخرين ؛ لغرض الإطلاع على مدى توافق بقية أئمة الجرح والتعديل مـــع الإمام أو مخالفتهم له ...

ومن الرواة الذين ضعفهم الإمام أبو حنيفة ﷺ :

١. طلق بن حبيب [١] .
٢. زيد بن عياش [٢] .
٣. جابر بن يزيد الجعفي [٣] . وغيرهم

النموذج المختار
جابـــــــر بن يزيد الجعفي
((المتوفى سنة ١٢٧ هـــ وقيل ١٣٢ هـــ))

ذهب أكثر العلماء إلى جرح الرجل وتوهين رواياته ، لما ظهر لهم من كذبه وزيف علمه ، وكان ممن يعتنق الرفض ، ويبالغ في التشيع ، ويؤمن بالرجعة [٤] .

ولكن !! مع هذا كله، نجد من وثقه وأثنى عليه، فخالف بـــذلك جمهـــور أهـــل الجـــرح والتعديل . ومن هؤلاء: الإمام شعبة بن الحجاج ، والإمام الثوري .

---

(١) تنظر ترجمته في : ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤٧١/٣ .

(٢) تنظر ترجمته في : ميزان الاعتدال ١٥٦/٣ ، ولسان الميزان لابن حجر ٢٤٤/٧ .

(٣) سنفصل القول في ترجمته – إن شاء الله – .

(٤) ينظر : المحلى (١٠/ ٦١) ، وميزان الاعتدال (١/ ٣٧٩) .

فقد قال الإمام شعبة بن الحجاج :((كان جابر إذا قال ((حدثنا)) و ((سـمعت)) فهو من أوثق الناس)) [١] .
وقال سفيان الثوري : ((كان جابر ورعاً في الحديث ، ما رأيت أورع في الحديث مـن جابر))[٢] ، ونقل إسماعيل بن علية ، عـن شـعبة ، قـال : ((جـابر صـدوق فـي الحديث))[٣] .
وكذا وثق جابراً الجعفي: الإمامُ وكيع بن الجراح[٤] .
وأما عبارات أهل النقد ، ممن يصفون الرجل بما يستحق ، فهذه هي : فقـد كذبـه الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه وقال :((ما رأيت أكذب من جابر الجعفي))[٥] ، وكذبه أيضاً يحيى بن معين [٦] ، وابن الجارود [٧] واحمد بن خراش [٨] والإمام الجوزجـاني الجوزجاني [٩] وسعيد بن جبير [١٠] وابن حزم الظاهري [١١] وغيرهم .
وقال الإمام ابن حزم مرة: ((ساقطٌ)) [١٢]، وقال النسائي – رحمه الله تعـالى – : ((متروك)) [١٣] .
وقال الإمام أبو حاتم الرازي : ((يكتب حديثه على الاعتبار ، ولا يحتج به)) [١٤] ، وقال أبو زرعة الرازي : ((لين)) [١٥] ، وقال الإمام البخاري : ((تركـه يحيـى بـن مهدي)) [١] .

---

(١) تهذيب الكمال (٤/ ٤٦٧) .
(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٤٩٧) .
(٣) تهذيب الكمال (٤/ ٤٦٧) .
(٤) ينظر : المصدر نفسه .
(٥) ينظر : المحلى (٢/ ٢١٨) و (٣/ ٣٢) ، وتهذيب الكمال (٤/ ٤٦٨) .
(٦) ينظر : تاريخ يحيى – برواية الدوري – (٢/ ٧٦) ، وقال الإمام يحيى بن معين مرة : ((ضعيفٌ)) كما في الجرح والتعـديل (٢/ ٤٩٨) .
(٧) ينظر : تعليقات تهذيب الكمال (٤/ ٤٧٠) .
(٨) المصدر نفسه .
(٩) ينظر : : أحوال الرجال ص٥٠ ت ٢٨ .
(١٠) ينظر : تعليقات تهذيب الكمال (٤/ ٤٧٠) .
(١١) ينظـر : المحلـى (٢/ ٢٠٤) و (٨/ ١٧١) و (٩/ ٤٠٥) و (١٠/ ٦١) ، والإحكـام في أصـول الأحكـام (٢/ ١٢٣) و (٦/ ٦٨) .
(١٢) المحلى (٩/ ٢٩٤) .
(١٣) ضعفاؤه ص٧٣ ت ٩٨ .
(١٤) الجرح والتعديل (٢/ ٤٩٨) .
(١٥) المصدر نفسه .

وقال الإمام الدارقطني في السنن [٢] : ((ضعيفٌ)) ، وقال مرة : ((متروك))[٣].
وقال زائدة : كان والله يؤمن بالرجعة كذاباً [٤] .
وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني : ((ضعيفٌ جداً))[٥] .

الرأي الراجح :
والذي يبدو لي – والله أعلم – أن من قال بتضعيفه أقرب إلى الصواب ممـــن قـــال بتوثيقه ، وذلك لعدة أسباب :
١. أن هذا الرجل كذبه عدد كبير من الأئمة الأعلام ، كما تقدم النقل عنهم فمحالٌ اجتماع هؤلاء الأئمة على تكذيبه ، ثم بعد ذلك يوصف بالتوثيق .
٢. أن الذين وثقوه ، ما هم إلا تلامذة له ، فشعبة والثوري من الذين رووا عنه كما ذكر الإمام المزي [٦] والتلميذ قد يوثق شيخه إجلالاً ومهابة ، فقد يكون توثيقهما مـــن هـــذا النوع .
ولكن !! هذا مشكل من جهة أن علماء الجرح والتعديل لا يحابون فـــي شـــرع الله تعالى أحداً ، فلو كان به ضعف لصاحوا به ، حتى إن بعضهم ضعف أباه كالإمام علـــي بن المديني [٧] .
ويمكن أن يقال : إنهم ربما لم يطلعوا على أسراره وخباياه ، فوثقوه لظاهر حاله ، فإنه ((قد يظن من ليس بثقة ثقة عملاً بالظاهر ، ويعلم غيره من حاله ما يقدح فيـــه ، والجرح مقدمٌ على التعديل)) [٨] .
ولذلك ما يقال : من أنه لو لم يكن ثقة لما روى عنـــه هـــذان الإمامـــان العلمـــان الجهبذان – الثوري وشعبة – فالجواب عنه : بأن الإمام الثوري ليس من مذهبه تـــرك الرِواية عن الضعفاء ، بل كان يؤدي الحديث على ما سمع ؛ لأن يرغب الناس في كتابة الأخبار ، ويطلبونها في المدن والأمصار [٩] .

---

(١) الضعفاء الصغير ص٥٢ ت ٤٩ .
(٢) (١/ ٣٣١) و (١/ ٣٥٥) .
(٣) (١/ ٣٩٨) .
(٤) ينظر : تهذيب الكمال (٤ / ٤٦٨) .
(٥) التلخيص الحبير (٢/ ٤) .
(٦) ينظر : تهذيب الكمال (٤/ ٤٦٦) .
(٧) ينظر : ميزان الاعتدال (٢/ ٤٠١) ، ودراسات في الجرح والتعديل ص٣٤٣.
(٨) ينظر : مناهج المحدثين ص١٣٢ .
(٩) ينظر : المجروحين (١/ ٢٠٩) .

وقال السخاوي : ((وأما سفيان الثوري فكان يترخص مع سعة علمه وشدة ورعه ويروي عن الضعفاء حتى قال فيه صاحبه شعبة : لا تحملوا عــن الثــوري إلا عمــن تعرفون ؛ فإنه لا يبالي عمن حمل)) [١] .

وأما الإمام شعبة ، فإنه رأى عنده أشياء لم يصبر عنهــا ، وكتبهــا هــو وغيــره ليعرفوها حسب [٢] ولذلك روى عنه وكيع بعد أن قيل له : لــمَ طرحــت فلانــاً وفلانــاً ورويت عن جابر ؟ قال : لأنه جاء بأحاديث لم يصبر عنها [٣] .

على أن بعض الأئمة جعلوا قول الإمام شعبة بن الحجاج في توثيقه قولاً شاذاً ، فقد قال الإمام الذهبي– وناهيك به من ناقد للرجال –:((وثقة شعبة فشذ، وتركه الحفاظ))[٤].

الحفاظ))[٤].

وبهذا يظهر لنا أن رواية الإمام شعبة بن الحجاج عن الرجل – فضلاً عن كونه ثقة أم لا – لا تعني توثيقاً له كما هو شائع عند بعضهم .

نعم ! ذكروا ذلك ، ولكنه أغلبي لا كلي [٥] ؛ فانَّ هذا الرجل من شيوخه وقد كذَّبــه جهابذة الأئمة.

وأما توثيق وكيع بن الجراح لهذا الرجل ، فانه إنما اعتمد في توثيقه على روايــة الأئمة عنه ظناً منه– رحمه الله – أن من روى عنه كبار الأئمة فهو ثقــة ولــذلك روي

---

(١) فتح المغيث (١/ ٢٩٣) .

(٢) ينظر : المجروحين (١/ ٢٠٩) .

(٣) ينظر : تهذيب الكمال (٤/ ٤٦٨) .

(٤) الكاشف (١/ ٢٨٨) .

(٥) ذكر العلماء أن الإمام شعبة من الأئمة الذين لا يروون إلا عــن ثقــة ، فقــد قــال الإمــام الســخاوي في فــتح المغيــث (١/ ٢٩٣) : ((من كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر : الإمام احمد ، وبقي بن مخلد ، وحريز بن عثمــان ، وســليمان بــن حرب ، وشعبة ، والشعبي ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ومالك ، ويحيى بن سعيد القطان ، وذلك في شعبة على المشهور فإنــه كــان يتعنت في الرجال ، ولا يروي إلا عن ثبت ، وإلا فقد قال عاصم بن علي : سمعت شعبة يقول : لو لم أحــدثكم إلا عــن ثقــة لم أحدثكم إلا عن ثلاثين ، وفي ذلك اعتراف منه بأنه يروي عن الثقة وغيره ...)) قلت : وهذا يؤيد ما ذهبت إليه من انه على طريق الغالب ، فقولهم : شعبة لا يروي إلا عن ثقة ، قيد اغلبي لا كلي ، ولذلك جاءت عبارة الإمام السخاوي مجوَّدة في بيان ذلك ، فقــد قال : ((من كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر)) فما معنى ((إلا في النادر)) لو انه لم يقصد ذلك ؟ .

وهذا الذي نقله السخاوي عن شعبة ، أسنده الخطيب البغدادي في كتابه ((الكفاية في علم الرواية ص٩٠ باب : ذكر الحجة علــى إن رواية الثقة عن غيره ليست تعديلاً له)) وقال الذهبي في ((الميزان)) (١/ ٣٩٩) : ((شيوخ شعبة عامتهم جياد)) يعني لــيس كلهم وقال ابن سيد الناس في ((فاتحة عيون الأثر)) (١/ ١٤) : ((وقد حدث شعبة عن جابر الجعفي – وهو المتــرجم لــه – وإبراهيم الهجري ، ومحمد بن عبيد الله العرزمي وغيره واحد ممن يضعف في الحديث)) .

وهذا نص في محل النــزاع ، يتحتم علينا الركون إليه ، وعدم الركون إلى غيره فدل كل هذا على أن شيوخ شعبة ثقات على طريــق الغالب ، وان جابراً من شيوخه الضعفاء وحبذا لو قام أحد طلبة العلم الجيدين بالتوسع في بيان ذلك ، ودراسة للائمة الذين لا يرون إلا عن ثقة لبيان مدى صحة هذه العبارة من عدمها . والله اعلم .

عنه انه قال : ((مهما شككتم في شيء فلا تشكوا في أن جابراً ثقة ، حدثنا عنه مسعر وسفيان وشعبة وحسن بن صالح)) .

٣. إن لفظة التوثيق ، وإطلاقها على الراوي، لا يتحصل إلا إذا كـان الـراوي عـدلاً، ضابطاً في قول جمهور أهل العلم [١] فإذا ما انتفى واحد مـن هـذين الأمـرين انتفـى التوثيق.

والعدالة: ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة[٢] وهذا الرجـل ممـن اتهم بانخرام عدالته ، وشدة فسقه ، فقد كان غالياً في التشيع رافضياً يشـتم أصـحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو ممن يؤمن برجعة الإمام علي رضي الله عنه[٣] ، فبعد هذا كله هل يجوز لنا أن نصفه بالتوثيق ! ؟

نعم ! لو كانت بدعته صغيره كمجرد التشيع أو الغلو فيه من غير رفض .

لكن ! أين هذا من الرفض ، وشتم الأصحاب ، والإيمان بالرجعة ؟

ولعل هذا الموضوع يتضـح أكثر من تساؤل الإمام الذهـبي في ((الميزان))[٤] في ترجمة ((أبان بن تغلب الكوفي)) الغالي في التشيع حسب ، عن المسـوغ فـي توثيـق المبتدع وقبول رواياته ، مع أن حد الثقة : العدالة والإتقان ؟ وقال فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة ؟

فقال – رحمه الله – مجيباً عن ذلك:((إنَّ البدعة على ضربين : فبدعة صغرى، كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ، ولا تحرف ، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مـع الـدين والورع والصدق ، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار، وهذه مفسدة بينة .

ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه ، والحط على أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – والدعاء إلى ذلك ، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة)).

والله تعالى أعلم

(١) شرح السيوطي على ألفية العراقي ص٢٣١ .

(٢) ينظر : نزهة النظر ص٨٣ .

(٣) ينظر : الميزان (١/ ٣٨٣) ، وديوان الضعفاء (١/ ١٤٢) ، والتقريب ص١٣٧ ت ٨٧٨ .

(٤) (١/ ٥-٦) .

المطلب الثالث
نماذج من الرواة الذين وثقهم الإمام أبو حنيفة النعمان رضي الله عنه

بينت في المطلب السابق أنني لا أريد الخوض في سرد الرواة الذين وثقهم الإمام أبو حنيفة أو الذين ضعفهم ، وكذلك لا أريد الخوض في تفاصيل تراجمهم ، بقدر ما أريد بيان بعض النماذج ، وكما فعلت في المطلب السابق ، فإنني أختار ثلاثة من الرواة الذين وثقهم الإمام ، وأختار نموذجاً واحداً من هذه الثلاثة وأدرسه دراسة نقديـــة ، وأفصّـــل القول فيه ، ذاكراً فيه قول الإمام ، مع ذكر أقوال الأئمة الآخرين ؛ لغرض الإطلاع على مدى توافق بقية أئمة الجرح والتعديل مع الإمام أو مخالفتهم له ...

فمن الرواة الذين وثقهم الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه ما يأتي :

١. عطاء بن أبي رباح [١] .
٢. سفيان الثوري [٢] .
٣. سفيان بن عيينة [٣] .وغيرهم

(١) تنظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٧٨/٥ ، وتذكرة الحفاظ ٩٨/١ .
(٢) تنظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٢٢٩/٧ ، وتذكرة الحفاظ ٢٠٣/١ .
(٣) سنفصل القول في ترجمته – إن شاء الله – .

النموذج المختار
سفيان بن عيينة الهلالي
((المتوفى سنة ١٩٨ هجرية على الأرجح [١]))

أجمع الأئمة على الاحتجاج برواية سفيان وأحاديثه ، فهو من أحفظ أهــل الــدنيا ، وهو صاحب القدح المعلى في علم الحديث ونقده .

ولعل أبا حنيفة رضي الله عنه يعد صاحب الفضل الأول في جعل ســفيان الثــوري محدثاً بارعاً ، فعن سفيان بن عيينة رضي الله عنه قال : ((أول من أقعدني للحديث أبو حنيفة ، قدمت الكوفة ، فقال أبو حنيفة : إنَّ هذا أعلم الناس بحديث عمرو بن دينــار ، فاجتمعوا عليَّ ، فحدثتهم)) [٢] .

وقال الإمام الذهبي : ((طلب الحديث وهو حدث ، بل غلام ، ولقي الكبــار وحمــل عنهم علماً جماً ، وأتقن وجود ، وجمع وصنف ، وعمِّر دهراً ، وأزدحم الناس عليــه ، وانتهى إليه على الإسناد ، ورحل إليه من البلاد وألحق الأحفاد بالأجداد [٣] .

وقال الخطيب البغدادي : ((كان له في العلم قدر كبيــر ، ومحــل خطيــر ، أدرك نيفــاً وثمانين نفساً من التابعين))[٤] .

وقال الإمام العجلي : ((سفيان بن عيينة كوفي ثقة ثبت في الحديث ، وكان بعــض أهل الحديث يقول : هو أثبت الناس في حديث الزهري ، وكان حسن الحديث ، وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث ، وكان حديثه نحواً من سبعة آلاف ، ولم تكن له كتب))[٥].

وقال الإمام الشافعي : ((لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز))[٦] ،وقــال الإمــام احمد : ((ما رأيت أحداً كان أعلم بالسنن من سفيان بن عيينة)) [٧] .

وقال الإمام الدارقطني في السنن [١] : ((ثقة)) .

---

(١) والمرجوح قول الإمام ابن الصلاح في مقدمته ص٢٢١ : أنه توفي سنة (١٩١ هــ) ، ولذلك فقد تعقبه الإمامــان العراقــي والأبناســي ، وأثبتــا مــا تقــدم نقلــه ، وهــو قــول ابــن ســعد وابــن حبــان وابــن زبــر وابــن قــانع وغيرهــم . (ينظر : التقييد والإيضاح ص ٤٥٩) .

(٢) مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث ص ٧٢ .

(٣) سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٠١) .

(٤) تاريخ بغداد (٩/ ١٧٤) .

(٥) ثقاته (١/ ٤١ ٧) .

(٦) تقدمة الجرح والتعديل ص٣٢ .

(٧) المصدر نفسه ص٣٣ .

وقال الإمام ابن حزم : ((ثقة حافظ))[٢]، وقال ابن سعد : ((ثقة ثبت كثير الحديث حجة))[٣].

ومع هذه الأوسمة المتنوعة التي قلدت في صدر هذا الإمام العلم ، ومع هذا الثنـــاء العطر عليه من قبل كبار أئمة الشأن ، إلا أنه انتقد بانتقادين هما :

١. الاختلاط .

٢. التدليس .

وسأبحث كل واحد منهما على انفرادٍ وبشيء من الاختصار :

١. الاختلاط :

روى محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي ، عن الإمام يحيى بن ســعيد القطــان ، قال : أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هــ) فمن سمع منه في هذه السنة وبعدها فسماعه لا شيء [٤] .

وقد وقف العلماء من هذا القول موقفين :

- موقف المنكرين .
- موقف المؤيدين .

وعلى رأس المنكرين الإمام الذهبي ، فقد قال في ((ميزان الاعتــدال))[٥] ، بعــد حكاية العبارة المتقدمة عن يحيى : ((وأنا استبعد هذا الكلام من القطان ، وأعده غلطــاً من ابن عمار ؛ فإن القطان مات في صفر من سنة ثمان وتسعين – ومئة – وقت قدوم الحاج ، ووقت تحدثهم عن الحجاز ، فمتى تمكن يحيى بن سعيد من أن يسمع اخــتلاط سفيان ثم يشهد عليه بذلك والموت قد نزل به ؟ فلعله بلغه ذلك في أثناء سنة سبع ، مع أن يحيى متعنت جداً في الرجال ، وسفيان فثقة مطلقة)) انتهى .

وأما المؤيدون فعلى رأسهم الحافظ ابن حجر العسقلاني ، فإنه لم يستبعد ما استبعده الإمام الذهبي بل رأى أن التوقيت الصحيح: أن يكون نبأ اختلاط ابن عيينــة قــد بلــغ القطان سنة سبع عن طريق جماعة ممن حج في تلك السنة، فقد قال في((التهذيب))[٦]: ((وهذا الذي لا يتجه غيره ؛ لأن ابن عمار من الإثبات المتقنين ، وما المانع أن يكون يحيى بن سعيد سمعه من جماعة ممن حج في تلك السنة واعتمد قولهم وكانوا كثيــراً ، فشهد على استفاضتهم وقد وجدت عن يحيى بن سعيد شيئاً يصلح أن يكون ســبباً لمــا نقله عنه ابن عمار في حق ابن عينة ، وذلك ما أورده ابن سعيد بــن الســمعاني فــي

---

(١) (٣١٢/١) .

(٢) المحلى (٦/ ١٦٢) .

(٣) طبقاته (٥/ ٤٩٨) .

(٤) ينظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص٢ ٢١ ، ونهاية الاغتباط ص١٤٨ ، والكواكب النيرات ص٥٠ ، وميزان الاعتــدال (٢/ ١٧١) .

(٥) (٢/ ١٧١) .

(٦) (٤/ ١٠٦) .

ترجمة:((إسماعيل بن أبي صالح المؤذن)) من ذيل تاريخ بغداد بسند له قوي إلى عبد الرحمن بن بشر بن الحكم ، قال : سمعت يحيى بن سعيد ، يقول : قلت لابـــن عيينـــة : تكتب الحديث اليوم ، وتزيد في إسناده أو تنقص منه ؟ فقال : عليك بالسماع الأول فإني قد سمنت)) .

وعلى هذا أو ذاك ، فإن الذي يهمنا في هذا المقام أمرٌ ، هو : هل سمع أحد من ابن عيينة بعد الاختلاط أم لا ؟

لم أجد من صرح بأن أحداً روى عنه بعد الاختلاط ، وكل ما وجدتـــه قـــول الإمـــام الذهبي في الميزان [1] نصه :((سمع منه فيها – يعني سنة ١٩٧ – محمد بن عاصم ، صاحب ذلك الجزء العالي، وبلغت على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة ســـمعوا منـــه قبل سنة سبع ، فأما سنة ثمان وتسعين ففيها مات ، ولم يلقه أحد فيها ؛ لأنه توفي قبل قدوم الحاج بأربعة أشهر)) انتهى .

إذا عرفنا هذا فإني أستطيع أن أخرج بنتيجة سائغة من هذا الكلام المتقدم كله :

١. فقول الإمام يحيى بن سعيد القطان ، أن سفيان اختلط سنة ســـبع وتســـعين ومئـــة (١٩٧ هـــ) قول مبهم ، فهل اختلط في أولها ؟ أو في وسطها ؟ أو هل اخـــتلط فـــي آخرها ؟ هذا أمرٌ

وأمرٌ آخر : أنه لم يسمع في هذه السنة من سفيان ســـوى محمـــد بـــن عاصـــم ، وسماعه أيضاً مبهم، هل سمع منه في أول السنة ؟ أو في وسطها ؟ أو في آخرها ؟

ولما لم يتعين وقت الاختلاط سفيان بالتحديد ، فإنه من الصعب جداً الحكم على روايـــة محمد بن عاصم، بأنه روى عنه بعد الاختلاط .

فما يدرينا أن سفيان قد اختلط في آخر هذه السنة وأن محمداً روى عنه في أولها ، أو في وسطها ؟ أو أنه اختلط في وسطها ، وقد روى عنه في أولها ؟ فلا إشـــكال فـــي روايته حينئذ ! ؟

هذا كله بخصوص سنة سبع وتسعين ومئة .

٢. وأما سنة ثمان وتسعين ومئة ، فإن كلام الإمام الذهبي واضح جداً في أنه لم يـــرو عنه أحد في هذا السنة فقد قال : ((فأما سنة ثمان وتسعين ففيها مات ، ولم يلقه أحـــد فيها ؛ لأنه توفي قبل قدوم الحاج بأربعة أشهر)) .

* إذا تبين هذا : فان الاختلاط الذي ابتلى به الإمام الجليل سفيان بن عيينة لا يضره أبداً ؛ لان الاختلاط إنما يضر المختلط حينما يروي عنه أحدٌ زمن اختلاطه ، ولما يثبت ذلك ، فإنه لا يضره .والله أعلم .

٢. التدليس [2] :

---

(١) (٢/ ١٧١) .

(٢) التدليس : مشتق من ((الدَّلس)) وهو اختلاط الظلام بالنور ، وسمي بذلك لتغطيته على الواقف عليه ، فكأنه أظلـــم أمـــره ، فصار الحديث مدلساً .

وللتدليس ثلاثة أنواع :

ذكر بعض العلماء أن الإمام سفيان بن عيينة كان مدلساً ، ومــن هــؤلاء : الإمــام الذهبي [١]، والحافظ ابن حجر العسقلاني [٢] ، ولكنهم ذكروا أنه كان لا يدلس إلا عــن الثقات ، ولذلك حكى الإمام ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا : يقبل تدليس ابــن عيينة لأنه إذا أوقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظرائهما [٣] .

وتكلم الإمام ابن حبان بكلام جيد فقال : ((أما المدلسون الذين هم ثقات وعدول فإنا لا نحتج بأخبارهم إلا ما بينوا السماع فيما رووا ... إلا أن يكون المدلس يعلم أنــه مــا دلس قط إلا عن ثقة ، فإذا كان كذلك قبلت روايته وأن لم يثبت السماع وهذا ليس فــي الدنيا إلا سفيان بن عيينة وحده فإنه لا يدلس ، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن)) [٤] .

وفي سؤالات الحاكم [٥] للدارقطني ، قال : ((سئل عن تدليس ابن جريج ، فقال : يجتنب تدليسه ، فقال : وحش التدليس ، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح ... فأمــا ابن عيينة فإنه يدلس عن الثقات)) .

وذكر الحافظ العلائي أن الإمام سفيان بن عيينة من الطبقــة الثانيــة مــن طبقــات المدلسين ، وهذه الطبقة قال في أصحابها : ((من أحتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح ، وإن لم يصرح بالسماع ؛ وذلك لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى ، مثل سفيان الثوري ، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة ، مثل سفيان بن عيينة)) [٦] .

*** إذا تبين هذا : فينبغي التنبه على أن الإمام سفيان بن عيينة من رجال الصــحيحين ، وقد خرج الإمامان له كما خرجا عن غيره ، وقد يقول قائل : كيــف يخــرج الإمامــان**

الأول : تدليس السند ، وهو أن يسقط اسم شيخه الذي سمع منه ويرتقي إلى شيخ شيخه أو من فوقه ويسند ذلــك إليــه بلفــظ لا يقتضي الاتصال ، بل بلفظ موهم له ، كقوله : عن فلان ، موهماً بذلك أنه سمع ممن رواه عنه ، وإنما يكون تدليساً : إذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه أو لقيه و لم يسمع منه ، أو سمع منه و لم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلسه عنه .

ثانياً : تدليس الشيخ ، وهو أن يصف المدلس شيخه الذي سمع ذلك الحديث منه بوصف لا يعرف به من اسم أو كنية أو نســبة إلى قبيلة أو بلد أو صنعة أو نحو ذلك ، كي يوعر الطريق إلى معرفة السامع له .

ثالثاً : تدليس التسوية وهو أن يروي حديثاً عن شيخ ثقة ، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف ، عن ثقة ، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول ، فيسقط الضعيف الذي في السند ، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل ، فيســوي الإســناد كله ثقات . وهذا شر أنواع التدليس ؛ لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس ويجره الواقف على السند كذلك بعد التســوية قــد رواه عــن ثقــة آخــر فــيحكم لــه بالصــحة وهــذا غــرور شديد . (ينظر : شرح التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٠ – ١٩٠ ، وفتح المغيث ١/ ١٦٩) .

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ١٧٠) .

(٢) التقريب ص٢٤٥ ت ٢٤٥ .

(٣) ينظر : التبيين لأسماء المدلسين ص٣٤٧ ، ودراسات في الجرح والتعديل ص٣٢٤ .

(٤) صحيح ابن حبان (١/ ١٦١) .

(٥) ص١٧٤ ت ١٧٥ .

(٦) جامع التحصيل ص١١٣ .

أحاديث المدلسين المعنعنة ، وقد قررا بأن كتابيهما لا يحملان إلا صحيح الحديث ؟ فهل أطلعا عليه متصلاً من طريق آخر أم ماذا ؟

والجواب عن هذا ما قاله أبو الحجاج المزي ، بعد أن سأله الإمام السبكي عن نظير هذا السؤال المتقدم مما وقع في الصحيحين من حديث المدلس معنعناً ، هل اطلعا علـــى اتصالهما ؟ فقال المزي : ((كذا يقولون وما فيه إلا تحسين الظن بهما – أي الصحيحين – وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلـــك الطريـــق التـــي فـــي الصحيحين)) انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر معقباً : ((قلت : وليست الأحاديث التـــي فـــي الصـــحيحين بالعنعنة عن المدلسين كلهما في الاحتجاج فيحمل كلامهم هنا على ما كـــان منهـــا فـــي الاحتجاج فقط . أما ما كان في المتابعات فيحتمل أن يكون حصل التسامح في تخريجهـــا كغيرها . وكذلك المدلسون الذين خرج حديثهم في الصحيحين ليسوا في مرتبة واحـــدة في ذلك ، بل هم على مراتب ...)) [1] .

والذي يظهر : أن أحاديث المدلسين المروية بصيغة العنعنة ، يراعى فيها كل مـــن الاحتمالات آلاتية :

١. ورودها صريحة بالسماع في موضع آخر من الصحيح نفسه ، أو في الصحيح الآخر أو في أحد دواوين السنة الأخرى من السنن والمسانيد والمعاجم والأجزاء ، وغيرها .

٢. كون الراوي المدلس من أهل المرتبتين الأولـــى [2] أو الثانيـــة [3] مـــن مراتـــب المدلسين .

٣. كون الرواية من طريق بعض النقاد المحققين سماع المعنعن لها .

٤. كون رواية المدلس مقرونة برواية غيره ، أو وردها في المتابعات أو الشواهد .

٥. احتمال إطلاع الشيخين على طريق صريحة بالسماع لكنهما قد عدلا عنها اختصاراً ، أو لكونها ليست على شرطهما ، فإنهما قد انتقيا صحيحهما مـــن مئـــات الألـــوف مـــن الأحاديث [4] .

وخلاصة الكلام :

إن الإمام الجليل ، حافظ أهل الإسلام : سفيان بن عيينة ، ثقة حجـــة ، ممـــن استفاضـــت شهرته وأمانته ، حتى قيل : أن من أشتهر بالخير وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة ، كان ذلك كافياً في ثبوت عدالته ، وعدوا جملة من العلماء ممن اتصفوا بذلك ، يبرز في مقدمتهم الإمـــام الجليل : سفيان بن عيينة – رحمه الله – [5].

والله تعالى أعلم

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٦٣٦) .

(٢) والمرتبة الأولى وصفوها بأنها : من لم يوصف بالتدليس إلا نادراً جداً ، بحيث ينبغي أن لا يعد فيهم مثل يحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة ، وموسى بن عقبة (ينظر : جامع التحصيل ص١١٣ ، وتعريف أهل التقديس ص١٣ – ١٤) .

(٣) والمرتبة الثانية ، تقدم وصفها قبل قليل في كلام العلائي . وينظر : المصدران السابقان .

(٤) ينظر : فتح المغيث (١/ ١٧٦ – ١٧٧) ، وضوابط الجرح والتعديل ص١٢٤ – ١٢٥ .

(٥) ينظر : الكفاية في علم الرواية ص٨٦ ، ومقدمة ابن الصلاح ص٨٥ ، وضوابط الجرح والتعديل ص٢١ .

المصادر والمراجع

مرتبة حسب الحروف الهجائية مع عدم اعتبار الألف واللام

- الإحكام في أصول الأحكام للإمام علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠-١٩٨٠ .
- أحوال الرجال ، للإمام إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، تحقيق : الشـــيخ صـــبحي الســـامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥- ١٩٨٥ .
- أساس البلاغة ، للإمام أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار ومطابع الشعب ، مصر ، القاهرة ١٩٦٠ .
- الأغاني ، لأبي الفرج الاصبهاني ، مصورة عن طبعة دار الكتب ، مطابع كوستاتوماس وشركاؤه .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، للإمام محب الدين أبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيـــدي الحنفي . الطبعة الحجرية ، بلا مكان لطبعها ، ولا تاريخ لذلك .
- تاريخ بغداد للإمام أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي دار الكتاب العربي بيروت – لبنان .
- تاريخ يحيى بن معين – راوية عباس الدوري – تحقيق وترتيب : الدكتور أحمد محمد نور ســـيف ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩- ١٩٧٩ .
- تذكرة الحفاظ ، للذهبي ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، الطبعة الثالثة ، ١٣٧٥ هـــ .
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، للإمام ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : الدكتور عاصم القريوتي ، مكتبة المنار ، الأردن ، الطبعة الأولى .
- تقريب التهذيب ، للإمام ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : الشيخ محمد محمد عوامة ، دار القلـــم ، بيروت – لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨- ١٩٩٧ .
- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح ، للإمام زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى .
- التلخيص الحبير لتخريج أحاديث الرافعي الكبير ، للإمام ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : الـــدكتور شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة ابن تيمية ، مصر .
- تهذيب التهذيب ، للإمام ابن حجر العسقلاني ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعـــة الأولى ، ١٤٠٤ – ١٩٨٤ .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للإمام جمال الدين أبي الحجاج المزي تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣ – ١٩٨٣ .

- الثقات ، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي ، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .
- جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ للإمام مجد الدين أبي السعادات ابن الأثير الجزري ، تحقيق عبد القادر الارناؤوط ، مطبعة الملاح ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٩ م .
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، للإمام صلاح الدين أبي سعد بن خليل العلائي ، تحقيق : حمدي عبد المجيد ، عالم الكتب الطبعة الثانية ١٤٠٧ – ١٩٨٦
- الجرح والتعديل ، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
- الجرح والتعديل ، لإبراهيم عبد الله اللاحم ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ .
- جمع الجوامع في أصول الفقه للسبكي ، وبهامشه شرح المحلي عليه ، المطبعة الخيرية ، ١٣٠٨ هـ .
- الجواهر المضيّة في تراجم طبقات الحنفية ، للإمام القرشي ، حيدر أباد الدكن ، ١٣٣٢ هـ .
- دراسات في الجرح والتعديل ، للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م .
- ديوان الحطيئة – رواية ابن حبيب وابن عمر الشيباني – شرح : أبي سعد السكري ، دار صادق ، بيروت ، ١٣٨٧– ١٩٦٧ .
- ديوان الضعفاء والمرتكبين للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : لجنة من العلماء ، دار القلم للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ، ١٤٠٨– ١٩٨٨ .
- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، للذهبي ، تحقيق : عبد الفتاح أبي غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، الطبعة السادسة ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .
- السنن : للإمام علي بن عمر أبي الحسن الدار قطني ، حققه ورقمه وصححه : عبد الله هاشم يماني المدني ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان .
- سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠١ هـ .
- شرح ألفية العراقي في الحديث ، للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد الله كريم علوي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الإسلامية ١٤٢١– ٢٠٠٠ .
- شرح التبصرة والتذكرة ، للإمام زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، تصحيح وتعليق محمد بن الحسين العراقي الحسيني ، المطبعة الجديدة ، فاس ، ١٣٥٣ .

- شرح النخبة ، للإمام علي بن سلطان القاري ، مطبعة أحوته ، استانبول ، ١٣٢٧ .
- شرح علل الترمذي ، للإمام ابن رجب الحنبلي ، تحقيق : الدكتور همام عبد الرحيم سعيد مكتبة المنار ، الأردن ، الزرقاء ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- الصحاح ((تاج اللغة وصحاح العربي)) ، للإمام إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : احمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي ، مصر .
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي ، تحقيق : الشيخ شعيب الارناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٤- ١٩٩٣ .
- الضعفاء والمتروكون ، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، ضمن كتاب المجموع في الضعفاء والمتروكين ، تحقيق : الدكتور عبد العزيز عز الدين السيروان ، دار القلم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥- ١٩٨٥ .
- الضعفاء الصغير ، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : بوران الضناوي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤- ١٩٨٤ .
- ضوابط الجرح والتعديل ، للدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم ، مطابع الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ١٤١٠ .
- الطبقات الكبرى ، للإمام محمد بن سعد البصري ، دار بيروت وصادر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٧٧- ١٩٥٧ .
- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير ، للإمام أبي الفتح محمد بن محمد بن محمد اليعمري المعروف بـ ((ابن سيد الناس)) ، دار القدسي ، القاهرة ، ١٣٦٣هـ .
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق : عبد الرحمن عثمان ، مطبعة العاصمة ، الأزهر ، الطبعة الثانية ١٣٨٨- ١٩٦٨ .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس وعبد المجيد عابدين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٣ .
- فواتح الرحموت شرح مسلّم الثبوت ، للإمام عبد العلي الأنصاري اللكنوي ، بولاق ، ١٣٢٢ هـ .
- الكفاية في علم الرواية ، للإمام الخطيب البغدادي ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٧ هـ .
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الثقات ، للإمام ابن الكيال الشافعي ، تحقيق : حمدي عبد المجيد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧- ١٩٨٧ .

- لسان العرب ، للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصـــري ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٥٦- ١٣٧٥ .
- المتكلمون في الرجال ، للإمام السخاوي ، تحقيق : عبد الفتاح أبي غـــدة ، مكتـــب المطبوعـــات الإسلامية ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٤ هـــ - ١٩٨٤ م .
- المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البســـتي ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي ، حلب ، ١٣٩٦ – ١٩٧٦ .
- المحلى ، للإمام علي بن احمد بن سعيد بن حزم ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- مختار الصحاح ، للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الـــرازي ، دار الرســـالة ، الكويـــت ، ١٤٠٣- ١٩٨٢ .
- المختصر في علم رجال الأثر ، للإمام محي الدين الكافيجي ، تحقيق : الدكتور علي زويـــن ، دار الرشيد ، الرياض ، ١٤٠٧- ١٩٨٧ .
- المستقصى من أمثال العرب ، للإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الكتب العلميـــة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ .
- المعرفة والتاريخ ، للإمام الفسوي ، تحقيق : د . أكرم ضياء العمري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـــ .
- مقدمة ابن الصلاح ((علوم الحديث)) ، تحقيق : عائشة عبد الرحمن ، الهيئة المصرية للكتـــاب ، ١٣٩٤ هـــ .
- مكانة أبي حنيفة ﷺ في الحديث ، للإمام محمد عبد الرشيد النعماني ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٤٠٦ هـــ.
- مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنية والضعيفة ، للدكتور المرتضى الزين أحمـــد ، مكتبـــة الرشيد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٥ – ١٩٩٤ .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للإمام الذهبي ، عيسى البابي الحلبي ، ١٣٨٢ هـــ .
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر ، للإمام ابن حجر العسقلاني ، وبحاشيته ((لقط الدرر)) للعدوي ، مطبعة التقدم ، ١٣٢٣ هـــ .
- النكت على كتاب ابن الصلاح ، للإمام ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : ربيع بن هادي عمير ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الرياض الطبعة الثانية ١٤٠٨ – ١٩٨٨ .
- نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط ، علاء الدين علي رضا ، دار الحديث ، القـــاهرة ، الطبعة الأولي ١٤٠٨- ١٩٨٨ .